



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة الحادية والستون بعد المائة

روما، 16-20 مايو/أيار 2016

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد أيمن أبو الهيجاء

مدير، شعبة الشؤون المالية والخزانة

الهاتف: +3906 5705 4676



mq346

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org.

موجز

- ◀ يشير هذا التقرير إلى التقدّم الذي أحرزته الأمانة لتنفيذ توصيات المراجع الخارجي.
- ◀ يعرض هذا التقرير التقدّم المحرز من جانب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتنفيذ التوصيات التي كانت عالقة في تاريخ تقديم التقرير المرحلي السابق إلى لجنة المالية في دورتها الستين بعد المائة المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، كما يتضمّن رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير المطول لعام 2014.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يُرجى من اللجنة أن تستعرض الوثيقة، وأن توفّر توجيهاتها حسب ما هو مناسب.

مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- ◀ أحاطت علماً بحالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي؛
- ◀ ورحّبت بالتقدم المحرز بالنسبة إلى إقفال توصيات المراجع الخارجي وحثّت الأمانة على مواصلة بذل الجهود لإقفال التوصيات العالقة.

مقدمة

1- يلخّص الجدول أدناه التقدم الإجمالي الذي أحرزته منظمة الأغذية والزراعة على صعيد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي.

تقرير المراجعة	مجموع التوصيات	التوصيات المتأخرة في تاريخ التقرير السابق ¹	أُغْلِقَتْ منذ تاريخ التقرير السابق	متأخرة في تاريخ التقرير الحالي
التقرير المطوّل 2009-2008 ²	27	5	3	2
التقرير المطوّل 2011-2010	69	6	6	0
التقرير المطوّل 2013-2012	57	39	10	29
التقرير المطوّل لعام 2014	26	26	5	21

2- يعرض الجدول أدناه تفاصيل عن الحالة الأخيرة لتنفيذ كلّ توصية لم تكن قد أُقْلِتْ بعد في تاريخ التقرير المرحلي السابق الذي قُدِّمَ إلى لجنة المالية، بما في ذلك الحدّ الزمني الذي اقترحه المراجع الخارجي للتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمّن الجدول الآن أيضاً رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير المطوّل لعام 2014.

3- ترد الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لتنفيذ كل توصية من التوصيات في الخانة بعنوان "ردّ الإدارة"، فيما يرد رأي المراجع الخارجي في التقدم المحرز لتنفيذ جميع التوصيات ضمن الخانة الأخيرة بعنوان "تعليقات المراجع الخارجي".

¹ الوثيقة FC157/14.

² التوصيات الواردة في التقرير المطوّل للفترة 2009-2008 تشمل وتأخذ في عين الاعتبار الجوانب العالقة في التوصيات الصادرة عن المراجعة الخارجية السابقة.

2014- المراجعة في المقر الرئيسي

التوصيات الأساسية

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
الحوكمة وإدارة التغيير في الموارد البشرية				
3	2015	مكتب الموارد البشرية	أسفر دمج وظائف الموارد البشرية المتعلقة بالاستراتيجية والسياسات والتخطيط والتنفيذ ضمن مكتب واحد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2015 - 2016 الذي وافق عليه الأعضاء في المنظمة، عن تحسين تنسيق عملية التنفيذ الملموسة للسياسات واستراتيجية الموارد البشرية ومراقبتها، فضلاً عن توفير منصة إيجابية للمعلومات المرتجعة مما يمكن دمج عملية إدارة التغيير وجهود المراقبة.	قيد التنفيذ.
إدارة الأداء				
6	2015	مكتب الموارد البشرية	تُنشأ آليات لضمان الجودة، وستبدأ هذه الآليات باستعراض جودة خطط عمل نظام تقييم وإدارة الأداء بصورة أكثر منهجية في عام 2016.	قيد التنفيذ.
11	2015	مكتب الموارد البشرية	أجريت في عام 2015 أعمال تحضيرية لاستحداث أدوات ترمي إلى دعم التخطيط الفعال لقوة العمل من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في تنفيذ استراتيجية لتخطيط قوة العمل توفّق بين قوة العمل واحتياجات المنظمة للوفاء بالمتطلبات التنظيمية والإنتاجية والمتعلقة بالخدمات للمنظمة. وفي عام 2014، تم إصدار ما مجموعه 61 تقريراً موحداً للموارد البشرية في مجالات التركيز الرئيسية للموارد البشرية (المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي والتخطيط لتعاقب الموظفين وما إلى ذلك)، كما جرى في عام 2015 إصدار 10 تقارير تشغيلية إضافية لخدمات الموارد البشرية. كما تمت صياغة دراسة جدوى بشأن تخطيط قوة العمل بغرض إنشاء منصة لتخطيط قوة العمل على شبكة الإنترنت.	قيد التنفيذ. ستتم عملية التحقق فور إنجاز دراسة الجدوى بشأن تخطيط قوة العمل.

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
برنامج التعاون التقني				
15	الاستمرار في ضمان أن تحدد الخطوط التوجيهية بوضوح، من بين أمور أخرى، الأدوار والمسؤوليات الواضحة للمسؤولين عن الميزانية ومنسقي برنامج التعاون التقني لدى إجراء الرصد المنتظم للمشاريع؛ وأن تدعم هذه المشاريع بأدوات وتقنيات تمكّن مواصلة تحسين أنشطة الرصد، ما يعزز نوعية القرارات على كافة المستويات. (الفقرة 122)	2015	إدارة التعاون التقني	<p>تُقلل التوصية.</p> <p>يجري تعزيز مسؤوليات المسؤولين عن الميزانية ومساءلتهم على المستوى المؤسسي. وإن دليل برنامج التعاون التقني المنقح لعام 2015 متنسق مع دورة المشاريع وهو مرفق بدليل دورة المشاريع. وفي ما يتعلق بصورة خاصة بمسؤولية الرصد، تشير المرحلة 4 من دليل برنامج التعاون التقني (التنفيذ والرصد) إلى أدوار المسؤولين عن الميزانية ومسؤولياتهم وواجباتهم. ولقد أنشئ نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية كأداة لدعم المسؤولين عن الميزانية ومنسقي برنامج التعاون التقني لتنفيذ مهامهم الخاصة بالرصد وإرسال الإنذارات التلقائية عندما يتعيّن اتخاذ إجراءات طارئة. وبالإضافة إلى ذلك يوفر تقرير رصد البرامج الميدانية الرفيع المستوى لمحة عامة وفصلية عن حالة تنفيذ المشاريع وإقبالها بما يستدعي اتخاذ إجراءات طارئة من جانب المسؤولين عن الميزانية. ويُعهد إلى المجموعات المعنية بالبرامج الميدانية في المكاتب الإقليمية (بما في ذلك المسؤولون عن برنامج التعاون التقني) مهمة اتخاذ إجراءات متابعة فورية مع المسؤولين عن الميزانية بشأن الإجراءات المطلوبة.</p>
19	تحديد استراتيجيات الرصد التي تحقق ضبطاً أكثر كفاية لمخرجات ميزانيات المشاريع وللإشراف عليها؛ وضمان أن توضع السياسات والإجراءات والأدوات التي تيسر الرصد في المناطق وعلى مستوى المؤسسة. (الفقرة 141)	2015	إدارة التعاون التقني	<p>تُقلل التوصية.</p> <p>إن برنامج التعاون التقني متوائماً تماماً مع دورة المشاريع المؤسسية - الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والأدوات المؤسسية الخاصة بالرصد المطبقة على برنامج التعاون التقني بعد إدخال التغييرات اللازمة عليها. وثمة آليات رصد لمساعدة المسؤولين عن الميزانية على إدارة عمليات تنفيذ المشاريع بصورة فعّالة. وتتاح التقارير الموحدة عن برنامج التعاون التقني في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية ويقوم المسؤولون عن</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
	<p>برنامج التعاون التقني بإجراءات المتابعة المنتظمة على مستويي المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي. وبالإضافة إلى ذلك يوفر تقرير رصد البرامج الميدانية الرفيع المستوى لمحة عامة وفصلية عن حالة تنفيذ المشاريع وإقفاؤها بما يستدعي اتخاذ إجراءات طارئة. وتتخذ المجموعات المعنية بالبرامج الميدانية (بما في ذلك المسؤولون عن برنامج التعاون التقني) في كل إقليم إجراءات المتابعة الفورية مع المسؤولين عن الميزانية لمعالجة الإجراءات العالقة. وأخيراً تُدرج الجوانب الخاصة ببرنامج التعاون التقني في الدورات التعليمية الإلكترونية فيد التطوير والتي توجّه إلى المسؤولين عن الميزانية. ويُتاح أيضاً مرفق لمجموعة المعاونة الحاسوبية إلى جانب المسؤولين عن البرنامج التقني في المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي.</p> <p>ولقد تم تعزيز مساءلة المسؤولين عن الميزانية في كل من المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي، في حين توفر شبكة دعم البرامج الميدانية الدعم في مجال التشغيل والرصد على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي مع أدوات مؤسسية، وإجراءات، ورصد إجمالي من جانب مكتب دعم اللامركزية، وشعبة الشؤون المالية ووحدات الاتصال المختصة بالتمويل. وتشمل الإجراءات المحددة التي وُضعت لتناول هذه التوصيات ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتم إطلاع جميع المسؤولين عن الميزانية في المكاتب الميدانية الجديدة على أداة الرصد المتاحة في شبكة دعم البرامج الميدانية من خلال نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية لتيسير عملية رصد المشاريع الجارية؛ • مذكرة تعيين المسؤولين عن الميزانية تحدد الحاجة إلى رصد النقد وإطلاق دعوات إلى تقديم الأموال؛ • رسائل تلقائية من نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية تذكر المسؤولين عن 			

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			<p>الميزانية بالحاجة إلى إطلاق دعوات إلى تقديم الأموال، من بين إجراءات أخرى؛</p> <ul style="list-style-type: none"> المسؤولون عن رصد ودعم البرامج الميدانية الإقليمية الفرعية، والموظفون الإقليميون عن العمليات يوفرون بانتظام الرصد الإجمالي والمعلومات المرتدة عن الإجراءات التي يجب أن يتخذها المسؤولون عن الميزانية. <p>وأرسييت، اعتباراً من يوليو/تموز 2014، عملية رصد فصلية رفيعة المستوى وجديدة على أساس أداة جديدة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية بهدف تعقب المعايير المالية ومعايير إعداد التقارير والإقفال. وترسل التقارير الفصلية إلى الأعضاء الإقليميين في شبكة دعم البرامج الميدانية لمتابعتها المسؤولون عن رصد ودعم البرامج الميدانية الإقليمية الفرعية مع المسؤولين عن الميزانية، وإلى وحدات تنسيق البرامج في المقر الرئيسي لمتابعتها مع المسؤولين عن الميزانية في روما، إلى جانب إرسال نسخ إلى الإدارة العليا حسب الاقتضاء. وبدأ بذل جهود محددة لبناء القدرات في عام 2015 (دورة تعليمية على الإنترنت للمسؤولين عن الميزانية إلى جانب تدريب فعلي عن دورة المشاريع).</p>	
الرقابة الداخلية				
23	مواصلة العمل على وضع إطار رقابة داخلية قوي في فترة السنتين الحالية كما هو مخطط وضمان أن يكون مدعوماً باقتدار بأدوات وإرشادات ترتبط ارتباطاً مباشراً بإطار وأنشطة إدارة المخاطر، وأن ترد صياغته في ترتيبات المساءلة المحددة في سياسات المساءلة. (الفقرة 173).	2015	مكتسب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	أعلنت سياسة المساءلة على مستوى المنظمة في يناير/كانون الثاني 2015 (انظر الوثقتين FC 156/15 وCL 150/4). ويخضع إطار الرقابة الداخلية لاستعراض نهائي من قبل الإدارة على أن يصدر في الفصل الثاني من عام 2016.

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
كشف الرقابة الداخلية				
24	إنشاء آلية يقوم بها الموظفون المسؤولون في المنظمة بتوفير ضمانات للمدير العام بشأن سير عمل الرقابة الداخلية داخل مجالات مسؤولية كل منهم، ليصدر المدير العام كشفاً عن الرقابة الداخلية يرفق بالبيانات المالية السنوية (الفقرة 179).	2015	مكتــــب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	سيطلب إطار الرقابة الداخلية، الذي لا يزال قيد الاستعراض النهائي من قبل الإدارة لإصداره خلال الفصل الثاني من عام 2016، وجود مدراء مسؤولين لتوفير الضمانات اللازمة كما أوصى به المراجع الخارجي.
إدارة المخاطر				
25	ضمان أن تكون إدارة المخاطر متضمنة بشكل شامل وواضح في كافة عمليات المنظمة المتعلقة بالقرارات والعمل، كما ينبغي مواصلة دعمها بمراكمات الكفاءات وبأدوات إدارة المخاطر المناسبة. (الفقرة 196)	2015	مكتــــب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	تُطبّق إدارة المخاطر في عملية التخطيط للمكاتب الميدانية وستطبّق أيضاً على الإدارة التشغيلية للأهداف الاستراتيجية وأطر البرمجة القطرية.
مراجعة المكاتب الميدانية				
26	الاستمرار في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المكاتب الميدانية من خلال إطار للرقابة الداخلية جيد التصميم ومن خلال إعادة التزويد المستمرة بالأدوات للموظفين الذين يقومون بوظائف برنامجية وإدارية ومالية في المكاتب الميدانية. (الفقرة 200).	2015	مكتــــب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد/ مكتب دعم اللامركزية	سيجري إعداد مواد إرشادية وتدريبية تراعي احتياجات الموظفين في الميدان لمراقبة الرقابة الداخلية.

2014 – مراجعة حسابات المقر الرئيسي

التوصيات الهامة

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
الدروس المستفادة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق المنفعة منها				
1	2015	شعبة الشؤون المالية	تتم معالجة الدروس المستفادة والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين والتي حُددت عند إعداد حسابات عام 2014 في سبيل المضي قدماً، بما في ذلك كجزء من إعداد حسابات عام 2015.	قيد التنفيذ.
2	2015	شعبة الشؤون المالية	سوف يُجز هذا العمل الآن بعد الإنجاز الناجح للمجموعة الأولى من الكشوف المالية المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	قيد التنفيذ.
تعيين الموظفين من الفئة الفنية				
4	2015	مكتب الموارد البشرية	في عام 2015، تقلص الوقت الذي يستغرقه شغل مناصب الموظفين من الفئة الفنية بواقع النصف مقارنة بعام 2014 مما يُظهر التزام مكتب الموارد البشرية بتحسين كفاءة عملية توظيف الموظفين من الفئة الفنية وفعاليتها. وسيواصل الارتقاء بقدرات مكتب الموارد البشرية على التوظيف للمضي في موجة التعيينات التي ستشهدتها المنظمة خلال الأشهر القادمة. ومن شأن الاستخدام المحسن لنظام التعيين الإلكتروني، إلى جانب اللجوء بشكل أكثر منهجية إلى مجموعات أو قوائم من المرشحين الموافق عليهم سابقاً بالنسبة إلى الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، أن يبسط عمليات التوظيف والأطر الزمنية المتصلة بها.	قيد التنفيذ.

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
إدارة الأداء				
5	2015	مكتب الموارد البشرية	تم اعتماد، في أواخر يوليو/تموز 2015، سياسة جديدة لإدارة الأداء تتضمن آليات أمتن لدعم التطوير الوظيفي. وأطلقت السياسة والنظام الجديدان في أوائل 2016، وهما يسمحان بتوسيع فئات الأهداف الخاصة بالتطوير الوظيفي على غرار الإجراءات للقيام بدورات تعليمية أو تدريبات أثناء العمل. ويبدأ العمل خلال عام 2016 على إنشاء مسارات تعلم لأدوار محددة يمكنها أن تنعكس في شكل خطط إنمائية ستنفذ خلال فترة السنتين 2016 – 2017.	قيد التنفيذ.
تنمية مهارات الموظفين وتدريبهم				
7	2015	مكتب الموارد البشرية	يتم تحليل الاحتياجات من مناظير عدة، أي عبر خطط التنمية الفردية كجزء من نظام تقييم وإدارة الأداء، وعبر خطط لتنمية قدرات الموظفين حيث يمكن للمكاتب أن تعكس أهداف الفرد والمكتب، وكذلك عبر معالجة التوصيات الصادرة عن تقارير المراجعة الداخلية. وكنتيجة لذلك، يجري حالياً وضع عدد من البرامج لتحسين قدرة الموظفين التشغيلية (المسؤولين عن المشاريع ودورات المشاريع وما إلى ذلك).	قيد التنفيذ.
8	2015	مكتب الموارد البشرية	تُصمم كافة البرامج الجديدة استناداً إلى جهات مستهدفة واضحة، كما تُنشأ، عند الإمكان، خطوط الأساس للتمكن من تقييم الأثر المحدث. وتتضمن الأمثلة ما يلي: - بالنسبة إلى برنامج دورة المشاريع، يمكن وضع مؤشرات لخطوط الأساس بشأن جودة المشاريع التي تم إعدادها وبشأن الإبلاغ المالي. - بالنسبة إلى إدارة نتائج البرامج، أُجري تقييم للاحتياجات سيشكل خط أساس لعمليات تقييم الأثر المستقبلية بالنسبة إلى المكونات العديدة التي	قيد التنفيذ.

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			ينطوي عليها برنامج التعلّم.	
			- بالنسبة إلى دورة المدراء المتوسطين، أجريت مسوحات لتقييم ما إذا كان المشاركون يطبّقون ما تعلّموه مع الوقت.	
تنقل الموظفين				
9	2015	مكتب الموارد البشرية	شمل برنامج التنقل الأول ذو النطاق الشامل الذي نُفِّذ في عام 2015 التحسينات التي أُدخلت على برنامج عام 2014، مما سمح بإنعاش المنظمة تماشياً مع طبيعتها الدولية. ولقد تضمّن برنامج عام 2016 عدداً من الدروس المستفادة بما في ذلك تعزيز الاتصالات الداخلية في المنظمة وتحسين التواصل مع المدراء وزيادة انخراط الموظفين.	قيد التنفيذ.
التمثيل بحسب الجنسين				
10	2015	مكتب الموارد البشرية	أعير انتباه أكبر لتمثيل الجنسين والتمثيل الجغرافي عند تعيين الموظفين منذ دورة عام 2015 لمؤتمر الفاو، من دون الإخلال بالتوجيهات التي وفّرتها بانتظام لجنة المالية وغيرها من الأجهزة الرئاسية بشأن ضرورة النظر في الجدارة.	قيد التنفيذ.
شعبة مركز الاستثمار				
12	2015	إدارة التعاون التقني	تُقل التوصية.	للإقفال.
			وضعت الفاو استراتيجية لدعم الاستثمار في الأغذية والزراعة، ومن المتوقع الموافقة عليها بعد استعراض الإدارة العليا بحلول الفصل الأول من عام 2016. وتتضمن الاستراتيجية مصفوفة مخاطر حددت فيها المنظمة تسعة مخاطر رئيسية قد تهدد التنفيذ الناجح لعملها وإحداث أثر ملحوظ على نطاق واسع. وتم اقتراح إجراءات مناسبة للتخفيف من آثار كل من المخاطر.	

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل				
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>ستتم عملية التحقق فور إنجاز البروتوكولات والخطوط التوجيهية.</p>	<p>أصدرت الفاو نشرة المدير العام رقم 2013/32 – إعلان وبروتوكول الفاو للاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3 (الفاو، 2013) والخطوط التوجيهية التشغيلية المصاحبة لها بشأن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3 (الخطوط التوجيهية لحالات الطوارئ من المستوى 3) (الفاو، 2013 ب).</p> <p>ولقد أنجز كتيّب الفاو للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في عام 2015. ويقدم الكتيّب معلومات تساعد المكاتب الميدانية في مجال الاستجابة لكافة مستويات الطوارئ. كما أنه يتضمّن أكثر الأحداث شيوعاً التي تؤدي إلى تفعيل/إعلان حالات الطوارئ من المستويات 1 و2 و3 وطرق معالجتها. وسيتم استعراض كافة البروتوكولات والخطوط التوجيهية المذكورة وتنقيحها في الفصل الأوّل من عام 2016 بالتشاور مع المكاتب الميدانية.</p>	إدارة التعاون التقني	2015	<p>13 صياغة بروتوكولات واضحة مخصصة لحالات الطوارئ من المستويين 1 و2 لضمان خطوط مساءلة واضحة. وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وضبط التصاميم للبروتوكول الخاص بالمستوى 3. (الفقرة 112)</p>
برنامج التعاون التقني				
<p>قيد التنفيذ.</p>	<p>في نهاية عام 2013، وافقت الأجهزة الرئاسية في الفاو على المقترحات الشاملة الرامية إلى تحسين برنامج التعاون التقني (الوثيقة JM 2013.2/2). وتتضمن هذه الوثيقة جملة أمور منها تبسيط إجراءات برنامج التعاون التقني ومواءمتها مع إجراءات دورة المشاريع المؤسسية. وبالتالي تم تنقيح الكتيّب ونشره في مارس/آذار 2015 كمرقّب بدليل دورة المشاريع إلى جانب مواءمته مع دورة المشاريع المؤسسية.</p>	إدارة التعاون التقني	2015	<p>14 مواصلة صقل مؤشرات المخرجات القابلة للقياس مع الأخذ بالاعتبار الالتزام المقرر باعتمادات برنامج التعاون التقني وضمان رصد تطوير مؤشرات الأداء بقوة حول الأبعاد المحددة (الفقرة 117)</p>
<p>قيد التنفيذ.</p>	<p>يتمثل أحد التدابير المدرجة في دليل برنامج التعاون التقني لعام 2015 في اعتماد شكل موحد للتقارير النهائية الخاصة بمشاريع برنامج التعاون التقني وحساب الأمانة. ويشمل الشكل الجديد للتقارير النهائية الإبلاغ عن الأبعاد الأربعة التالية: الملاءمة، وتحقيق النتائج، والتنفيذ بالنسبة إلى خطة العمل</p>	إدارة التعاون التقني	2015	<p>16 مواصلة تقوية رصد واستعراض عملية إعداد التقارير النهائية للمشاريع والتفاعل بقوة أكبر مع المكاتب الميدانية لضمان أن تكون التقارير النهائية متوفرة بسهولة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية. (الفقرة 126)</p>

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
				<p>والميزانية، والاستدامة. وسوف تحمل التقارير النهائية على نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية وسيجري وضع مؤشرات عن هذه الأبعاد الأربعة.</p> <p>وإن الفريق المعني ببرنامج التعاون التقني التابع لإدارة التعاون التقني يرصد، كجزء من وظيفته الخاصة بالإشراف، عملية إعداد التقارير النهائية ويستعرض جودة المعلومات الواردة فيها واكتمالها.</p>
17	تقييم أداء نظام التقارير النهائية الجديد وضمان اغتنام فرص التحسينات، بغية تحسين نوعية تقييم المشاريع، كما هو مطلوب. (الفقرة 131)	2015	إدارة التعاون التقني	سيجري العمل على التوصية في الوقت المناسب وبالتعاون مع الفريق المعني بدورة المشاريع (شعبة تعبئة الموارد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب) نظراً إلى أن الشكل نفسه يُستخدم الآن لجميع المشاريع في الفاو.
18	إجراء تقييم شامل لأحدث احتياجات المكاتب الميدانية من الكفاءات، خاصة في إدارة مشاريع برنامج التعاون التقني، وذلك لدعم التنفيذ السلس للدليل الجديد لبرنامج التعاون التقني المتوائم مع دليل دورة المشاريع، والتأكد من أن تُتحقق النتائج المتوقعة من هذه المبادرة. (الفقرة 135)	2015	إدارة التعاون التقني	<p>تُثقل التوصية.</p> <p>وفّر مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد تمويلاً محدداً للفريق المعني بدورة المشاريع (شعبة تعبئة الموارد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب) من أجل الشروع بأنشطة تنمية القدرات في عام 2015 في جميع الأقاليم في الفاو بما يشمل جميع المكاتب القطرية للمنظمة. وتركز أنشطة تنمية القدرات على دورة المشاريع المنقحة كما أُدرجت في دليل برنامج التعاون التقني لعام 2015. وعُقدت حلقات عمل في المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى (أنقرة) والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)، وفي هراري (المكتبان الإقليميان الفرعيان لأفريقيا الجنوبية وأفريقيا الشرقية والبلدان المتحدثة باللغة الإنجليزية في غرب أفريقيا)، وفي سانتياغو (المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، وبربادوس (منسق المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى والمكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي). وسوف تُنجز حلقات العمل</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>في الأقاليم/المكاتب المتبقية بحلول نهاية السنة.</p> <p>ولقد قام الفريق المعني ببرنامج التعاون التقني في المقر الرئيسي بتدريب محدد عن دليل برنامج التعاون التقني في المكتب الإقليمي لأفريقيا (ديسمبر/كانون الأول 2015). ومن المزمع تنظيم حلقات تدريب أخرى خلال عام 2016. ويجري وضع أداة للتعلّم على الإنترنت بشأن دورة المشاريع بما في ذلك برنامج التعاون التقني. ومن المتوقع أن تفضي كل هذه المبادرة إلى تعزيز قدرات المكاتب الميدانية وكفاءتها في مجال إدارة مشاريع برنامج التعاون التقني.</p>			
نظام رصد الأداء ورفع التقارير عنه				
لإقفال.	<p>تُثقل التوصية.</p> <p>يتضمّن تقرير تنفيذ البرامج C 2015/8 للفترة 2014 – 2015 تفسيرات عن تخطي الغايات المحددة حسب الاقتضاء. وجرّت عملية مؤسسية واضحة من أجل تحديد الغايات من النواتج للفترة 2016 – 2017 بناء على مدخلات المكاتب القطرية من يوليو/تموز إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2015. وقامت المكاتب الإقليمية والفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية بالتحقق من الغايات. ونُشرت المنهجية والغايات الناتجة عنها في الفقرات من 17 إلى 47 من الوثيقة CL 153/3 6 بعنوان التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016 – 2017 وفي الملحق 6 على شبكة الإنترنت بشأن مؤشرات النواتج والغايات.</p>	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	2015	<p>20 النظر في إدراج المتغيرات الأخرى التي تسببت في تخطي الأهداف ضمن التقرير المقبل لتنفيذ الأداء، وذلك لضمان مزيد من الشرح المفيد للتباين وإقامة عملية واضحة لتحديد الأهداف تبدأ بالمكاتب القطرية والمكاتب القطرية المعنية التي تكون محور تركيز وتلك التي لا تكون كذلك. (الفقرة 153)</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
قيد التنفيذ.	وَفَرَّ مَكْتَبُ الاسْتِراتِيجِيَّةِ والتَّخْطِيطِ وإدارة الموارد توجيهاً منظمًا، كما شارك مع المكاتب القطرية عن طريق المكاتب الإقليمية وفرق إدارة البرامج الاستراتيجية المنشأة حديثاً في التحقق من النواتج وتحضير صياغات للأداء خلال الفصل الأخير من عام 2015 مثلما ورد في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2014 – 2015. ونظراً إلى أنها فترة السنتين الأولى التي يُنفَّذُ فيها النهج الجديد لرفع التقارير المؤسسية، تم التماس معلومات مرتجعة ودروس مستفادة لتحسين العملية خلال فترة السنتين 2016 – 2017 وخلال الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية.	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	2015	21 تحسين منهجية التحقق، وذلك عبر التفاعل الحثيث ما بين مكتب خدمات المشاريع والمكاتب القطرية لتحديد أنسب وقت للتحقق، والمعلومات القياسية في الملخصات السردية، والحلول للتصدي للتحديات التي تواجهه خلال مرحلتي رفع التقارير والتحقق. (الفقرة 158).
قيد التنفيذ.	سُتعالج المسألة أثناء الإعداد للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018 – 2021 خلال النصف الثاني من عام 2016.	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	2015	22 تحسين صياغة النواتج لدى الانتقال إلى فترة السنتين المقبلة لضمان أن تطبق المصطلحات المستخدمة باتساق عبر كافة الأهداف الاستراتيجية وضمن المعايير التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في دليل الإدارة القائمة على النتائج (الفقرة 162)

فترة السنتين 2012-2013 - المراجعة في المقر الرئيسي

التوصيات الأساسية

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة الحسابات - الاشتراكات قيد التحصيل				
2	2014	شعبة الشؤون المالية/مكتب دعم اللامركزية	تواصل الإدارة عملية إعادة التفاوض على اتفاقات الدولة المضيئة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة للبلدان المعنية. وأصدرت كشوف الحسابات لتذكير الحكومات المعنية بالمتأخرات. في الحالات التي لن تسترد فيها منظمة الأغذية والزراعة الأرصدة القائمة/القديمة، ستواصل المنظمة محاولة الحصول على القيمة العينية من البلد المضيف بدلاً من الأرصدة القديمة المستحقة. وفي عام 2015، كُتف مكتب دعم اللامركزية، بالتشاور مع شعبة الشؤون المالية، الجهود المبذولة في هذا السياق من أجل: (1) معالجة أوجه التفاوت بين كشوف الفاو والوضع القائم على أرض الواقع، (2) الاتصال بالحكومات لمتابعة المتأخرات وإذا اقتضى الأمر، التفاوض بشأن خيارات بديلة لتسديدها، (3) إتاحة شكل اتفاق البلد المضيف الجديد للحكومات التماساً لآرائها قبل تقديمها رسمياً.	قيد التنفيذ. أخذنا علماً بإجراءات الإدارة الرامية إلى الحد من المتأخرات في الاشتراكات الحكومية النقدية النظرية. غير أنه لوحظ انخفاض طفيف فقط على مستوى الاشتراكات الحكومية النقدية النظرية غير المجمعة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 مقارنةً بالفترة المالية السابقة.

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة الحسابات – الخطط المتعلقة بالموظفين ورصيد الصندوق				
5	2014	شعبة الشؤون المالية	تواصل الإدارة لفت انتباه الأجهزة الرئاسية إلى هذه المسألة، بما في ذلك القيام بانتظام بتقديم وثائق تحتوي على معلومات مُحدّثة عن حجم الالتزامات وعن خيارات معالجة فجوة تمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وعن المداوات الجارية ضمن منظومة الأمم المتحدة بهذا الشأن وعن الأنشطة الرامية إلى احتواء تكاليف خطة التأمين الطبي الحالية. هذه الجهود جارية ومستمرّة.	قيد التنفيذ. لاحظنا أنّ الإدارة تواصل التصدي للفترة في تمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من خلال المناقشات الجارية في منظومة الأمم المتحدة بهذا الصدد والأنشطة الرامية إلى احتواء تكاليف خطة التأمين الطبي الحالية.
مركز الخدمات المشتركة				
6	2014	مركز الخدمات المشتركة	تُثقل التوصية. توافق الإدارة على أهمية السعي باستمرار إلى تحسين نوعية ودقة انجاز المعاملات وتؤكد على ذلك. وقد انعكست في التقرير المطول (وخاصة الفقرة 60) الإجراءات التي اتخذت لمعالجة توصيات محددة، وإن هذه الجهود ستستمر.	للإقفال. سيتم الإبلاغ عن فرص إضافية لإجراء التحسينات ضمن مراجعة مركز الخدمات المشتركة نهاية عام 2015.
إطار المساءلة والرقابة الداخلية				
10	2014	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	تُثقل التوصية تستبدل هذه التوصية بالتوصية رقم 23 الصادرة عن التقرير المطول لعام 2014. ونقترح إقفال التوصية ورصد التنفيذ عن طريق متابعة التوصية الأحدث الصادرة في عام 2014.	للإقفال.
إضفاء الطابع الرسمي على إطار السياسات المتعلق بالرقابة الداخلية، وتصميم آلية يتم فيها الرصد والتقييم والإبلاغ عن الفعالية الكلية لنظام الرقابة الداخلية على المستويات الثلاثة لدى المنظمة وذلك بغية دعم المساءلة والشفافية لدى المنظمة. (الفقرة 86)				

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
التقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام				
12	2014	شعبة الشؤون المالية	تُنفّل التوصية.	معالجة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الجارية مثل توليد أرصدة افتتاحية وإجراء تجارب إضافية والقيام بعمليات جرد للموجودات، وذلك لضمان الإعداد الناجح لكشوفها المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. (الفقرة 97)
إدارة المشتريات				
17	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	ترد مسألة وضع خطة تنفيذ لاستراتيجية المشتريات في خطة عمل دائرة المشتريات لعام 2016 وسوف تُعرض هذه المسألة على المسؤول الجديد عن المشتريات للنظر فيها.	إعداد خطة تنفيذ على أساس الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز القدرات في المقر الرئيسي والميدان لدعم شبكة المكاتب الميدانية، بحيث يتم تنفيذ التغييرات المرتقبة قبل نهاية فترة السنتين 2014-2015. (الفقرة 128)
18	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/شعبة تكنولوجيا المعلومات	ستقوم دائرة المشتريات والمدير العام المساعد لإدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية بالانخراط مع الإدارة العليا فيما يتعلق بالقضية التي تم تناولها في النقطة (أ). سيعتمد تنفيذ النقطة (ب) على الاستراتيجية والأولويات الأوسع المتعلقة بتطوير النظام العالمي لإدارة الموارد في المستقبل، وسيُنظر فيه ضمن ذلك السياق.	تعزيز القدرات في مجال تخطيط المشتريات، وما يتصل بها من مساءلة على المستويات ذات الصلة لدى المنظمة وبصفة خاصة في مجال: (أ) الطلب إلى المسؤولين عن الميزانية تطوير خطط مشتريات بحيث تنعكس هذه المهمة في اتفاق نظام تقييم وإدارة أداء المسؤولين عن الميزانية، (ب) تنفيذ وحدة تخطيط مشاريع في النظام العالمي لإدارة الموارد تتيح، قدر الإمكان، تجميع ودمج خطط المشتريات. (الفقرة 139)

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
النظام العالمي لإدارة الموارد				
قييد التنفيذ.	تم جمع عناصر المعلومات كافة في الوثيقة عن عمليات النظام العالمي لإدارة الموارد للحصول على وثائق شاملة عن عمليات النظام وسيتم إنجاز هذه الوثائق بحلول أبريل/نيسان 2016.	شعبة تكنولوجيا المعلومات	2014	إعداد وثيقة موحدة لعمليات النظام العالمي لإدارة الموارد لضمان حُسن إدارة واتساق أنشطة الدعم والصيانة. (الفقرة 193)

التوصيات الهامة

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة الحسابات - المساهمات التي حُصِّلت مقدماً				
3	2014	شعبة الشؤون المالية/ إدارة التعاون التقني	<p>الممارسة المعتادة هي الحصول على موافقة الجهات المانحة على إيداع الأرصدة النقدية غير المنفقة لمشاريع الطوارئ في الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل.</p> <p>وأجريت مناقشات منهجية مع الشركاء في الموارد واتخذت الترتيبات حيثما أمكن بحيث أن:</p> <p>- الشركاء في الموارد الراغبون في إدراج تعابير معيارية بشأن التصرف نهائياً بالأرصدة الإيجابية قد قاموا بذلك بالفعل.</p> <p>- بعض الشركاء في الموارد أشاروا إلى أنهم لا يرغبون في وضع بنود تعاقدية ملزمة بل يفضلون ترك خياراتهم مفتوحة لإعادة تخصيص الأرصدة في مرحلة نهائية.</p>	<p>قيد التنفيذ.</p> <p>نظراً إلى استمرار المسألة أثناء المراجعة المرحلية لعام 2015، أصدرنا توصيات ذات صلة مفادها أن تنظر شعبة الشؤون المالية، بما في ذلك ضمن الرسالة المصاحبة للتقرير المالي النهائي المقدم إلى الجهات المانحة، ليس فقط في طلب الحصول على تعليمات بشأن التصرف بالأرصدة غير المنفقة، بل وكذلك في مقترح نقل الأرصدة النقدية غير المنفقة إلى مشاريع أخرى للفاو بدلاً من رد المبالغ لا سيما في ما يخص اتفاقات المشاريع القائمة التي تسمح بإعادة تخصيص الأرصدة.</p>
4	2014	شعبة الشؤون المالية	<p>تراجع وحدة الاتصالات في حساب الأمانة بصورة منتظمة الأرصدة القائمة بغية متابعتها مع الجهات المانحة وتذكير هذه الجهات بتوفير تعليمات بشأنها. وسنواصل جهود تنفيذ السياسات المتعلقة بالأرصدة النقدية غير المنفقة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بجهات مانحة غير نشطة.</p>	<p>قيد التنفيذ.</p> <p>سُتواصل عملية التحقق خلال مراجعة نهاية عام 2015.</p>

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
في الدفاتر حالما توضع السياسات المناسبة لذلك. (الفقرة 49)				
إطار المساءلة والرقابة الداخلية				
11	في العملية الجارية لتعزيز الرقابة الداخلية، إدراج صياغة آلية يقوم الموظفون المسؤولون في المنظمة من خلالها بتوفير ضمانات للمدير العام، المُكلف بالمسؤولية الكلية عن الرقابة الداخلية في المنظمة، تتعلق بأداء الضوابط الداخلية داخل مجالات مسؤولية كل منهم. وستكون الملاحظات الراجعة من هؤلاء الموظفين الأساس الذي يُعد المدير العام عليه كشف الرقابة الداخلية الذي يُرفق بالكشوف المالية. (الفقرة 91)	2014	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	تُثقل التوصية. تستبدل هذه التوصية بالتوصية رقم 24 الصادرة عن التقرير المطول لعام 2014. نقترح إقفال التوصية ورصد التنفيذ عن طريق متابعة التوصية الأحدث للصادرة في عام 2014. للإقفال.
التقدم المُحرز في تنفيذ المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام				
13	ضمان أن يتم التدريب المخطط له للموظفين على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصورة مستمرة وأن يُدمج في منصة التعليم الإلكتروني وأن تُنفذ التحسينات على السياسات المتعلقة بالمساءلة بشأن الممتلكات تنفيذاً متسقاً، دعماً للإدارة السليمة للأصول. (الفقرة 98)	2014	شعبة الشؤون المالية	وفرت شعبة الشؤون المالية خلال عام 2014 دورات تدريبية افتراضية وفي الموقع تغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك إدارة الأصول. واستمر هذا الجهد خلال عام 2015، بما في ذلك عبر تنظيم حلقات عمل لتحديث المعلومات ونماذج تعلم على الإنترنت ودورات تدريبية افتراضية تكملها توجيهات موسعة واردة في دليل الفاو. للإقفال.
إدارة المشتريات				
16	تطوير عملية إدارة مخاطر المشتريات لزيادة قدرة إدارة المخاطر، بما في ذلك أداة لدعم المكاتب الميدانية في	2015	شعبة الشؤون الإدارية / مكتب	إن عملية إدارة المخاطر الخاصة بالمشتريات مدرجة في القسم المتعلق بالمشتريات من دليل الإجراءات الإدارية المنقح. ويوفّر هذا التنقيح، الذي قيد التنفيذ.

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>من المزمع إنجازها قريباً، تعريفاً لمخاطر المشتريات وتقييماً لاحتمال حدوثها وآثارها، إلى جانب تحديد الإجراءات التي من شأنها مواجهة هذه المخاطر عن طريق معالجة احتمال حدوثها و/أو آثارها المحتملة من خلال التخطيط والرصد وغيرها من الأنشطة الملائمة. وأدى مسح مخاطر المشتريات الذي أجري في عام 2015 إلى تحديد الإجراءات التي تسفر عن تحديد المخاطر والتخفيف من آثارها والتي ينبغي اتخاذها على مستوى معاملات المشتريات والسياسات ذات الصلة. ويتم تحديد الأولويات من هذه الإجراءات لتنفيذها في عام 2016.</p>	<p>الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد</p>		<p>تحديد بيئة مخاطر الأعمال لديها، وإدارة المخاطر الحرجة المتعلقة بالمشتريات. (الفقرة 119)</p>
<p>قيد التنفيذ.</p>	<p>أضافت الاتفاقات الإطارية الجديدة طابعاً متخصصاً للإجراءات التنفيذية الموحدة التي توفر توجيهات بشأن رصد اتفاق إطارية محدد. وتم إعداد مذكرات توجيهية جديدة لتحديد الاتفاقات الإطارية ووضعها بما في ذلك أفضل الممارسات لتقاسم الاتفاقات الطويلة الأجل بين وكالات الأمم المتحدة. وتستخدم تقارير رصد جديدة في الوحدة المسؤولة عن العقود من أجل الحد من التكاليف والقيام بعمليات استعراض نهاية المدة. وستسند أولوية لرصد أداء البائعين واستعراضه ضمن الاتفاقات الإطارية كجزء من استعراض إدارة العقود في عام 2016.</p>	<p>شعبة الشؤون الإدارية</p>	<p>2014</p>	<p>20 إعداد خطوط توجيهية أكثر وضوحاً وأكثر تحديداً لرصد أداء الاتفاقات الإطارية وتطبيقها بحذافيرها على جميع المتعاقدين لضمان تحقيق مزايا الاتفاقات الإطارية (الفقرة 153)</p>
<p>قيد التنفيذ.</p>	<p>أدخلت الفوا سياسة المسؤولية البيئية على مستوى المنظمة المتعلقة بالمشآت والسفر والمشتريات لتكميل الخطوط التوجيهية بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية التي نفذتها شعبة المناخ والطاقة والحيازة مؤخراً والتي تغطي المشاريع والبرامج العالمية للمنظمة.</p>	<p>مكتب المدير العام المساعد/ شعبة الشؤون الإدارية</p>	<p>2015</p>	<p>23 اعتماد "سياسة مسؤولية بيئية" على مستوى المنظمة وصياغة إطار مشتريات خضراء مع سياسات وخطوط توجيهية بشأن: (أ) إجراء استعراض للممارسات المتبعة حالياً لدى الأمم المتحدة بغرض تحديد أفضل الممارسات؛ (ب) وضع أهداف استدامة تحقق أفضل قيمة مقابل المال لتعتمد كلما أمكن، مع ملاحظة أن عدداً من الموردين يقومون باستمرار بتحسين ما يعرضونه من منتجات "خضراء"؛ (ج) وضع استراتيجية للتغيير</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
				مناسبة؛ (د) تحقيق المساءلة في التنفيذ والرصد؛ (هـ) اعتماد ممارسات استدامة محددة. (الفقرة 174)
النظام العالمي لإدارة الموارد				
قيد التنفيذ.	سوف يُنجز هذا العمل بعد النجاح في إنجاز المجموعة الأولى من الكشف المالية المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي تمثل المكون النهائي في برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد.	مكتب المدير العام المساعد، إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية	2014	25 توثيق المنافع التي حققتها المنظمة بشأن الحلّ الذي اتّبع لتحديد فعالية برنامج النظام العالمي لإدارة الموارد. (الفقرة 183)
قيد التنفيذ.	جرى تطبيق وظيفة مستحقات السفر في عام 2014 وإن المنظمة تستخدمها حالياً. كما نجح تنفيذ الحلّ الرامي إلى تأمين موارد المشتريات كمشروع تجريبي في المقر الرئيسي. وأنجز اقتراح بشأن حلّ خاص بالسفر المحلي ومن المتوقع أن ينفذ خلال عام 2016.	شعبة تكنولوجيا المعلومات/شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة	2014	26 إدراج وضع واستكمال وحدات مستحقات السفر والسفر المحلي وتحديد مصادر المشتريات بين أولويات فترة السنتين الحالية لضمان تحقيق المنافع الكاملة من النظام العالمي لإدارة الموارد. (الفقرة 188)
قيد التنفيذ.	من المزمع إنجاز المسح وتقرير التقييم بحلول مارس/آذار 2016. واستناداً إلى تقرير التقييم، ستسعى شعبة تكنولوجيا المعلومات إلى إجراء تحسينات مستمرة للارتقاء بالأداء الإجمالي للنظام العالمي لإدارة الموارد ونتائجه بما في ذلك متابعة المسح بشأن رضا المستخدمين المخطط القيام به في أواخر عام 2016.	شعبة تكنولوجيا المعلومات	2015	28 النظر في آراء المستخدمين الأخوذة من نتائج المسح الأولي لتنفيذ وحدات النظام العالمي لإدارة الموارد على اعتبارها مدخلات للجهود الجارية لزيادة استقرار الحل، وإجراء مسح شامل لرضا المستخدمين بهدف قياس التدابير الواجب اتخاذها قياساً دقيقاً. (الفقرة 201)
للإفقال. تحسّن ملحوظ منذ المراجعة المرحلية لعام 2015.	تُقلل التوصية. تواصل المنظمة تعزيز سلامة سجل الأصول عن طريق إدخال تحسينات على النظام والتدريب وتحسين الضوابط الداخلية.	شعبة الشؤون المالية	2014	32 التوفيق الوثيق بين إدارة الأصول وإعداد التقارير طبقاً لمتطلبات المساءلة لدى المنظمة وذلك لتقوية سلامة سجل الأصول. (الفقرة 233)

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
33	2014	شعبة تكنولوجيا المعلومات/ شعبة الشؤون المالية	ستجري تحسينات إضافية في النظام الخاص بسجل الأصول لمعالجة النقطتين (أ) و(ب). لا إجراء بالنسبة إلى النقطة (ج). إن التركيبة الحالية لجداول الموارد البشرية في النظام العالمي لإدارة الموارد لا تسمح بتحديد رئيس القسم الإداري بواسطة الرمز التنظيمي أو القطري. غير أننا نقوم يدوياً بإدخال رئيس القسم الإداري عند إضافة أصول جديدة عندما يكون القِيم على الأصل المعني غير معروف، لضمان تعيين قِيم لكل أصل من الأصول الجديدة.	قيد التنفيذ. للتحقق في عملية المراجعة لعام 2016.
34	2014	شعبة الشؤون المالية	تُقلل التوصية.	لإقفال.
35	2014	شعبة تكنولوجيا المعلومات/شعبة الشؤون المالية/ شعبة الشؤون الإدارية	هناك تقارير جديدة متوفرة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل لتيسير إقفال المشاريع والتحقق المادي من الأصول وجرد المخزونات. وستواصل المنظمة إعداد تقارير جديدة وإصدارها لتلبية الاحتياجات المستقبلية.	قيد التنفيذ. للتحقق فور إنجاز الإجراءات الرامية إلى تنفيذ التوصية.
36	2014	شعبة تكنولوجيا المعلومات	تم عرض العملية الخاصة بإدارة التغيير وإقرارها من جانب المجموعة التوجيهية للنظام العالمي لإدارة الموارد. وتم تحديد مستويات الخدمة	قيد التنفيذ.

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
والاتصالات خلال عام 2014 واعتماد استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن عدم وجود هذه الأطر حالياً. (الفقرة 249)			للحصول على دعم النظام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مبادرة إدارة الخدمات لدى شعبة تكنولوجيا المعلومات، ويجري العمل حالياً على وضعها بصيغتها النهائية تمهيداً لنشرها.	للتحقق فور إنجاز الإجراءات الرامية إلى تنفيذ التوصية.

فترة السنتين 2012-2013 - مراجعة حسابات المكاتب الميدانية

التوصيات الأساسية

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة المكاتب الميدانية				
37	2014	إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والمالية/مكتب دعم اللامركزية/إدارة التعاون التقني/مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	تُقبل التوصية. تستبدل هذه التوصية بالتوصية رقم 26 الصادرة عن التقرير المطول لعام 2014. ونقترح إقفال هذه التوصية ورصد التنفيذ عبر متابعة التوصية الأحدث الصادرة في عام 2014.	لإقفال.
				تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المكاتب الميدانية من خلال إطار رقابة داخلية مصمم جيداً ومن خلال القيام باستمرار بإعادة تأهيل الموظفين الذين يؤدون وظائف برامجية وإدارية ومالية في المكاتب الميدانية. (الفقرة 253)

التوصيات الهامة

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراجعة المكاتب الميدانية				
39	2014	إدارة التعاون التقني/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. ستحدد المكاتب الميدانية بالاتفاق مع النظراء الحكوميين، ضمن وثيقة إطار البرمجة القطرية، الأولويات لتوجيه استخدام موارد برنامج التعاون التقني في المستقبل وتقديم ميزانية إشارية ذات صلة. وهذا يشكل المخطط الإرشادي لبرنامج التعاون التقني الذي، بصفته ملحقاً بوثيقة إطار البرمجة القطرية التي وقّعت عليها السلطات الحكومية المعنية، يمثل جزءاً لا يتجزأ منها (انظر الخطوط التوجيهية بشأن إطار البرمجة القطرية). وبدوره يسمح ذلك لممثل الفاو القطري بالتخطيط مع المكاتب الإقليمية/المكاتب الإقليمية الفرعية بشأن انخراط المسؤولين الفنيين اللازم (المكاتب الفنية الرئيسية أو غيرها). وتقوم المكاتب الإقليمية برصد استخدام البلدان للمخصصات الرمزية ومعدلات الموافقة - وتتولى إدارة التعاون التقني الرصد والإشراف بصورة منتظمة. وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإفعال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أنشئت.	قيد التنفيذ. لاحظنا أن التنسيق مع الحكومات ما زال بحاجة إلى تحسين في المكاتب الميدانية التي خضعت للمراجعة المرحلية لعام 2015.
40	2014	إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب	تُقبل التوصية. تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.	للإقفال. سوف يدرج أي نقص قابل للتبليغ عنه

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
في مراجعة نهاية عام 2015.	<p>طُلب من منسقي برنامج التعاون التقني تقديم تقرير عن أي معوقات تؤدي إلى إبطاء الموافقات والانفاق.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقبال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أُنشئت.</p>	الميدانية		البديلة التي تخفف من حدة تأثير المخاطر عندما تحدث. (الفقرة 263)
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لوحظت أوجه قصور في المكاتب الميدانية التي تمت زيارتها خلال المراجعة المرحلية لعام 2015.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وهي قيد التنفيذ.</p> <p>ستحدد المكاتب الميدانية بالاتفاق مع النظراء الحكوميين، ضمن وثيقة إطار البرمجة القطرية، الأولويات لتوجيه استخدام موارد برنامج التعاون التقني في المستقبل. وهناك آليات رصد تسمح للمكاتب الميدانية بضمان استكمال أنشطة المشاريع في الوقت المناسب. وستعرض المعوقات على المكاتب الإقليمية و/أو إدارة التعاون التقني حسب الاقتضاء ووفقاً لطبيعة الصعوبة.</p> <p>لقد أدرجت معظم المكاتب الميدانية خططاً لمقترحات المشاريع الوطنية الخاصة ببرنامج التعاون التقني كملحق بإطار البرمجة القطرية مما ساعد المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على توزيع الموارد بشكل منصف بين بلدان الإقليم في الأخذ في الحسبان الأولويات الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أن مستويات الموافقة بحسب البلد قد تتغير نظراً إلى أن برنامج التعاون التقني يستجيب لطلبات الحكومات.</p> <p>نوصي بإقبال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أُنشئت.</p>	إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب الميدانية	2014	41 وافقت المكاتب الميدانية المعنية على توصيتنا بالتجاوب مع أولويات الحكومات عن طريق توقع الاختناقات الشائعة في تنفيذ المشاريع، وخاصة في أنشطة المشتريات، واستخدام رصد كافٍ لضمان استكمال المشاريع في الوقت المحدد (الفقرة 264).

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لوحظت أوجه قصور في المكاتب الميدانية التي تمت زيارتها خلال المراجعة المرحلية لعام 2015.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p> <p>يجري إبلاغ المسؤولين عن الميزانية بمتطلبات تقديم التقارير لكل مشروع من خلال وثيقة المشروع واتفاق المشروع. وأثناء تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى الرسائل التلقائية بالإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها والتي تشمل التقدم المحرز وإعداد التقارير النهائية، جرى تنفيذ نظام جديد لإعداد تقارير رصد فصلية على مستوى عالٍ تقتفي معايير رئيسية مختلفة، ليقوم موظفو العمليات الإقليمية والإقليمية الفرعية بمتابعتها مع المكاتب الميدانية المعنية. وعلاوة على ذلك، تعرض على ممثلات المنظمة القطرية، خلال جلسات الإحاطة في المقر الرئيسي، الأدوات المختلفة المتوفرة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية لرصد برامجها (رصد المشاريع الجارية الذي تقوم به شبكة دعم البرامج الميدانية، وغيرها) التي تشمل متطلبات رفع التقارير والإجراءات المالية التي يتعين اتخاذها. وإن خطة بناء القدرات، التي يجري تنفيذها من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول 2015 من قبل شعبة التعاون في ما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد، ترمي إلى تعزيز القدرات التشغيلية لموظفي المكتب الإقليمي/ الإقليمي الفرعي/ القطري المعنيين بإدارة المشاريع وهي تسلط الضوء أيضاً على أهمية رفع التقارير.</p> <p>ويجري تعزيز مسؤوليات المسؤولين عن الميزانية ومسؤولتهم على مستوى المنظمة. وإن دليل برنامج التعاون التقني المنقح لعام 2015 متواءم مع دورة المشاريع وأنه مرفق بدليل دورة المشاريع. وفي ما يتعلق بصورة خاصة بمسؤولي الرصد، تشير المرحلة 4 من دليل برنامج التعاون التقني (التنفيذ والرصد) إلى أدوار المسؤولين عن الميزانية ومسؤولياتهم وواجباتهم. ومن شأن</p>	<p>إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>43 وافقت المكاتب الميدانية المعنية على توصيتنا بأن يقوم المسؤولون عن الميزانية بصورة منتظمة بالتنسيق مع الموظفين التقنيين بشأن متطلبات إعداد تقارير عن المشاريع لرفع معلومات كاملة وفي الوقت المحدد، ما يؤدي بالتالي إلى رفع قيمة نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية كأداة لا غنى عنها في رصد المشاريع. وأوصينا كذلك بأن تضع المكاتب الميدانية تدابير للرقابة لضمان دقة واكتمال الكشوف النهائية وتقارير الإنجاز. (الفقرة 269)</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>أداة نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية دعم المسؤول عن الميزانية/ منسق برنامج التعاون التقني في تأدية مهامه المتعلقة بالرصد مع إرسال إنذارات تلقائية عندما تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات طارئة.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك يوفر تقرير رصد البرامج الميدانية الرفيع المستوى لمحة عامة وفصلية عن حالة تنفيذ المشاريع وإقبالها بما يستدعي اتخاذ إجراءات طارئة من جانب المسؤول عن الميزانية. ويُعهد إلى المجموعات المعنية بالبرامج الميدانية في المكاتب الإقليمية (بما في ذلك المسؤولون عن برنامج التعاون التقني) مهمة اتخاذ إجراءات متابعة فورية مع المسؤولين عن الميزانية بشأن الإجراءات المطلوبة. وتقوم شعبة التعاون التقني، عن طريق الفريق المعني ببرنامج التعاون التقني في المقر الرئيسي وكجزء من وظيفتها الخاصة بالرصد، برصد التقدم المحرز في المكاتب الميدانية من أجل تنفيذ الإجراءات المطلوبة. ولقد أنشئ نظام على مستوى الفريق المعني ببرنامج التعاون التقني في شعبة التعاون التقني للتحقق بانتظام وعلى أساس عشوائي من اكتمال وتوقيت المعلومات/التقارير المحملة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية وتذكير المسؤول عن الميزانية باتخاذ الإجراءات اللازمة. ويستعرض الفريق المعني ببرنامج التعاون التقني في شعبة التعاون التقني، كجزء من وظيفته الخاصة بالإشراف، اكتمال المعلومات الواردة في التقارير النهائية وجودتها.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقبال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أنشئت.</p>			

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لوحظت أوجه قصور في المكاتب الميدانية التي تمت زيارتها خلال المراجعة المرحلية لعام 2015.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p> <p>كما أُشير في الرد على التوصية 43، إن مبادرة الرصد الفصلية الرفيعة المستوى الجديدة، التي بدأت في يوليو/تموز 2014، قد صُممت لمعالجة مسائل تنفيذ المشاريع، وترسل تقارير فصلية إلى المكاتب الإقليمية ووحدات المقر الرئيسي للمتابعة ونسخ عنها إلى الإدارة العليا المعنية. وإضافة إلى ذلك، صممت خطة بناء القدرات المذكورة أعلاه خصيصاً لتعزيز قدرات المسؤولين عن الميزانية والموظفين المسؤولين عن العمليات في المكاتب الميدانية من خلال توفير الرصد والدعم لهم.</p> <p>وطلب من منسقي برنامج التعاون التقني الإبلاغ عن أي معوقات تؤدي إلى إبطاء المدفوعات. وتطلب وحدة الاتصال الخاصة بالتمويل بانتظام من المسؤولين عن الميزانية توفير الأسباب الكامنة وراء الطلبات بتمديد المشاريع للتمكن من تحليل المعوقات وتحديد الإجراءات العلاجية حسب الاقتضاء. وتدعم المكاتب الإقليمية بشكل استباقي المسؤولين عن الميزانية في سعيهم إلى معالجة المسائل المرتبطة بالتنفيذ. وترصد شعبة التعاون التقني، عن طريق الفريق المعني ببرنامج التعاون التقني في المقر الرئيسي وكجزء من وظيفتها الخاصة بالرصد، تنفيذ المشاريع وتذكر المكاتب الميدانية والمسؤولين عن الميزانية باتخاذ الإجراءات اللازمة.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإفعال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أُنشئت.</p>	<p>إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>44 وافقت المكاتب الإقليمية المعنية على توصيتنا بالقيام برصد صارم لتنفيذ المشاريع واستكمال جميع النتائج التي ينبغي إنجازها وكافة الوثائق خلال عمر المشروع. (الفقرة 271)</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لوحظ حصول تأخير في إقفال المشاريع من الناحيتين التشغيلية والمالية في المكاتب الميدانية التي تمت زيارتها خلال المراجعة المرحلية لعام 2015.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p> <p>كما أشير في الرد على التوصية 43، تشمل تقارير الرصد الفصلية الرفيعة المستوى الجديدة معيار الإقفال التشغيلي ومعيار الإقفال المالي بين المعايير المختلفة التي يجرى تعقبها، على أن تُعزز بقدر أكبر بفضل خطة بناء القدرات.</p> <p>تدعم المكاتب الإقليمية المسؤولين عن الميزانية لمعالجة أي معوقات تعيق الإقفال التشغيلي/المالي. وترصد شعبة التعاون التقني، عن طريق الفريق المعني ببرنامج التعاون التقني في المقر الرئيسي وكجزء من وظيفتها الخاصة بالرصد، التقدم المحرز من جانب المسؤولين عن الميزانية لتنفيذ الإجراءات اللازمة وتقديم دعمها حسب الاقتضاء.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقفال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أنشئت.</p>	<p>إدارة التعاون التقني/مكتب دعم اللامركزية/شعبة الشؤون المالية</p>	<p>2014</p>	<p>45</p> <p>أوصينا أن تطلب المكاتب الميدانية إلى المسؤولين عن الميزانية الإسراع في الإقفال التشغيلي و/أو المالي للمشاريع ومتابعة حالة طلبات الإقفال (الفقرة 273).</p>
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لوحظ وجود أوجه قصور في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى والمكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى وممثلية المنظمة في فيبيست نام وممثلية المنظمة في جورجيا.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض حالات منفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقفال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أنشئت.</p>	<p>شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>46</p> <p>نوصي بأن تضمن المكاتب الميدانية الالتزام بالقواعد والخطوط التوجيهية المقررة في إجراء المشتريات وأداء أنشطة المشتريات التي تخدم مصلحة المنظمة على أفضل وجه. (الفقرة 277)</p>
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لوحظ وجود أوجه قصور في المكتب</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p>	<p>شعبة الشؤون المالية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>47</p> <p>لضمان توفر بيانات كاملة ودقيقة عن الممتلكات، أوصينا بأن تحسّن المكاتب الميدانية المعنية إدارة أصولها عن طريق: (أ) إجراء تحقق مادي من صحة الأصول</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
<p>الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى والمكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى وممثلة المنظمة في فيبيت نام وممثلة المنظمة في جورجيا.</p>	<p>اعتمدت المنظمة نهجاً دورياً جديداً لاستكمال التحقق المادي من صحة الأصول، وعام 2014 هو العام الأول الذي يمكن المكاتب الميدانية من اختيار الفصل خلال العام الذي يستكمل فيه التحقق المادي من صحة الأصول ويقلل عبء العمل في أوقات الذروة. ونتيجة لذلك، سجلت زيادة بنسبة 14 في المائة في أعداد تقارير التحقق المادي من الأصول في التوقيت اللازم خلال سنة 2014 ومن المتوقع أن يستمر تحسن هذا المعدل.</p> <p>تستعرض وحدة الأصول جميع نتائج التحقق المادي من صحة الأصول من حيث الصواب والاكتمال وتعمل مع المكاتب الميدانية لإجراء تصحيحات بغية تحسين دقة البيانات.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقبال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أنشئت.</p>			<p>بانظام؛ (ب) الاستفادة من تسهيلات التحقق في نظام المعلومات الإدارية المتكامل في إدارة التحقق المادي من صحة الأصول؛ (ج) التوفيق بين الأصول التي جرى التحقق من صحتها مادياً وبين سجلات الأصول في النظام العالمي لإدارة الموارد (الفقرة 279).</p>
<p>قيد التنفيذ.</p> <p>لوحظ وجود أوجه قصور في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى وممثلة المنظمة في فيبيت نام.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p> <p>لدى المنظمة إجراءات منشورة فيما يتعلق بالوصاية على الأصول. ويوقع الموظفون استمارة استعارة الممتلكات لقبول تحمل المسؤولية عن البنود غير المستهلكة الصادرة للاستعمال الرسمي.</p> <p>وفي تقرير التحقق المادي من الأصول لسنة 2014، استعرضت المجموعات المعنية بالأصول جميع التقارير للتأكد من إسناد كل من الأصول إلى وصي عليها.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي</p>	<p>شعبة الشؤون المالية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>48 أوصينا بأن تحدّد الإدارة لكل موظف ومسؤول وصايته كقيّم على البنود غير المستهلكة ومسؤولته عنها باستخدام الاستمارات المحددة (الفقرة 281).</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
<p>لإقفال.</p> <p>سوف يُبلّغ عن أوجه القصور المرتبطة بهذه المسألة في تقرير مراجعة نهاية عام 2015، في حال وجودها.</p>	<p>بإقبال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أُنشئت.</p> <p>تُثقل التوصية.</p> <p>تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p> <p>تؤدي وحدة الأصول فحصاً دقيقاً بعد اكتمال معاملات التقاعد التي تدخلها المكاتب الميدانية في شبكة معلومات المكاتب القطرية للتحقق من الموافقات والأدلة الوثائقية. وترسل نتائج كل مراجعة بالبريد الإلكتروني إلى المكتب الميداني والمكتب الإقليمي المعني. وإذا كان الأمر يتطلب إجراءات تصحيحية، توفر وحدة الأصول التعليمات المناسبة وتعمل مع المكاتب الميدانية لفهم المتطلبات.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقبال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أُنشئت.</p>	<p>شعبة الشؤون المالية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>49</p> <p>أوصينا بأن تضمن المكاتب الميدانية المعنية امتثال عمليات التخلص من الممتلكات أو عمليات نقلها للخطط التوجيهية المقررة لتحقيق المساءلة السليمة. (الفقرة 283)</p>
<p>قيد التنفيذ.</p>	<p>تمت الموافقة على التوصيات 50-52 وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها.</p> <p>يلاحظ أن هذه النقاط مشمولة في المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن توظيف الأطراف في اتفاقات الخدمات الشخصية الوطنيين والموظفين الوطنيين في المشاريع، (صدرت في مارس/آذار 2014)، وكذلك في المبادئ التوجيهية بشأن الاستشاريين والأطراف في اتفاقات الخدمات الشخصية (صدرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013).</p> <p>ووافق مكتب الموارد البشرية على إجراءات أكثر تفصيلاً متفق عليها كما هو وارد في تقرير مكتب المفتش العام رقم 2615 AUD عن "استعراض الموارد البشرية من غير الموظفين"، بحيث يرتبط عدد منها بالهدف الإجمالي. وسيرمي العمل خلال فترة السنتين هذه إلى تنفيذ هذه التوصيات.</p>	<p>مكتب الموارد البشرية/المكاتب الميدانية</p>	<p>2014</p>	<p>50</p> <p>أوصينا بأن تضمن المكاتب الميدانية التقيد بالخطوط التوجيهية المنصوص عليها بموجب القسم 317 من دليل الإجراءات الإدارية بشأن تشغيل الاستشاريين وبموجب القسم 319 من دليل الإجراءات الإدارية بشأن الملزمين باتفاقات الخدمات الشخصية. (الفقرة 286)</p>

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
51	2014	مكتب الموارد البشرية/المكاتب الميدانية	وافق مكتب الموارد البشرية على إجراءات أكثر تفصيلاً متفق عليها كما هو وارد في تقرير مكتب المفتش العام رقم 2615 AUD عن "استعراض الموارد البشرية من غير الموظفين" الذي ستسند إليها الإجراءات المتخذة بالتشاور مع مركز الخدمات المشتركة في عام 2016.	قيد التنفيذ.
53	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. تقوم المكاتب الميدانية المعنية برصد المبالغ المدفوعة للسفر على المستوى المحلي. ولقد أصبح التذكير الآلي بتقديم طلبات رد مصروفات السفر وعملية استرداد التكاليف في كشوف المرتبات بالنسبة إلى المبالغ العالقة المدفوعة للسفر ميزة معيارية في النظام العالمي لإدارة الموارد.	قيد التنفيذ. لاحظنا وجود سلف خاصة بالسفر لم يجر تسديدها ضمن المهلة الزمنية المحددة من قبل الموظفين في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى والمكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى.
54	2014	شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة/المكاتب الميدانية	تمت الموافقة على التوصية وتقوم المكاتب الميدانية بتنفيذها. تقوم المكاتب الميدانية المعنية برصد المبالغ المدفوعة للسفر على المستوى المحلي. ولقد أصبح التذكير الآلي بتقديم طلبات رد مصروفات السفر وعملية استرداد التكاليف في كشوف المرتبات بالنسبة إلى المبالغ العالقة المدفوعة للسفر ميزة معيارية في النظام العالمي لإدارة الموارد.	قيد التنفيذ. لوحظ وجود أوجه قصور في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى والمكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى.
56	2014	شعبة الشؤون المالية	تقوم شعبة الشؤون المالية بوضع مجموعة من تقارير الرصد الرئيسية التي ستدعم القيام برصد أكثر منهجية للامتثال للأنظمة والإجراءات المالية. تم تنفيذ عدد من التقارير في عام 2015 لمساعدة المكاتب الميدانية في مجال الرصد بما في ذلك أي تقارير إضافية مزع إعدادها لعام 2016.	قيد التنفيذ.

فترة السنتين 2010-2011 - مراجعة المقر الرئيسي

التوصيات الأساسية

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراقبة الميزانية				
2	2012	المسؤولون عن الميزانية /شبكة دعم البرامج الميدانية/شعبة دعم البرامج	<p>تُثقل التوصية.</p> <p>إجراءات الرصد جارية طوال دورات حياة المشاريع، كما يرد وصفه أدناه.</p> <p>يقع المستوى الأول من المسؤولية على عاتق المسؤولين عن الميزانية، سواء في المكاتب الميدانية أو في المقر الرئيسي، وتوفّر لهم شبكة دعم البرامج الميدانية الدعم في مجال التشغيل والرصد على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي مع أدوات مؤسسية، وإجراءات، ورصد إجمالي من جانب مكتب دعم اللامركزية، وشعبة الشؤون المالية ووحدات الاتصال المختصة بالتمويل.</p> <p>وتشمل الإجراءات المحددة التي وُضعت لتناول هذه التوصيات ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتم إطلاع جميع المسؤولين عن الميزانية في المكاتب الميدانية الجديدة على أداة الرصد المتاحة في شبكة دعم البرامج الميدانية من خلال نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية لتيسير عملية رصد المشاريع الجارية؛ • مذكرة تعيين المسؤولين عن الميزانية تحدد الحاجة إلى رصد النقد والنداءات السريعة الخاصة بطلب الأموال؛ 	<p>للإفقال.</p> <p>سوف يُبلّغ عن أي إنفاق زائد وملحوظ على المشاريع في المراجعة الحالية.</p>
			<p>ضمان أن تكون المصروفات دائماً في حدود الميزانية المقررة للمشروع والأموال النقدية المقدمة من المانحين عن طريق: (أ) رصد الرصيد النقدي بصورة مستمرة واعتباره الحد لتكبد مزيد من النفقات للمشروع؛ (ب) الإسراع بإصدار النداءات الخاصة بطلب الأموال طبقاً لاتفاقات المشاريع عندما ينخفض الرصيد النقدي؛ (ج) الإسراع بإعداد تنقيح الميزانية مع الحصول على الموافقة الصحيحة قبل الالتزام بأي نفقات تتجاوز آخر ميزانية معتمدة؛ (د) ضمان أن تكون النفقات المحملة للمشروع ملائمة دائماً.</p> <p>(الفقرة 60)</p>	

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحدّ الزمني المقترح	التوصية
	<ul style="list-style-type: none"> • رسائل تلقائية من نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية تذكر المسؤولين عن الميزانية بالحاجة إلى نداءات خاصة بطلب الأموال، من بين إجراءات أخرى؛ • المسؤولون عن رصد ودعم البرامج الميدانية الإقليمية الفرعية، والموظفون الإقليميون عن العمليات يوفرون بانتظام الرصد الإجمالي والمعلومات المرتدة عن الإجراءات التي يجب أن يتخذها المسؤولون عن الميزانية؛ • بالإضافة إلى ذلك، اعتباراً من يوليو/تموز 2014، أُرسِي، على أساس أداة جديدة في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، رصد فصلي عالي المستوى جديد لتعقب المعايير المالية ومعايير إعداد التقارير والإقفال. وترسل التقارير الفصلية إلى الأعضاء الإقليميين في شبكة دعم البرامج الميدانية للمتابعة من جانب المسؤولين عن رصد ودعم البرامج الميدانية الإقليمية الفرعية مع المسؤولين عن الميزانية، وإلى وحدات تنسيق البرامج في المقر الرئيسي للمتابعة مع المسؤولين عن الميزانية في روما، مع نسخ إلى الإدارة العليا ذات الصلة. <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقفال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أُنشئت.</p>			

التوصيات الهامة

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
مراقبة الميزانية				
10	2012	مكتب دعم اللامركزية، إدارة التعاون التقني، شبكة دعم البرامج الميدانية، شعبة الشؤون المالية	تُنفّل التوصية. انظر تعليقات الإدارة على التوصية رقم 2. تتخذ كل من شعبة دعم البرامج وشعبة الشؤون المالية، والمسؤولون عن الميزانية المعنيين إجراءات لحلّ مسألة النفقات المبالغ بها مع متابعة من مكتب دعم اللامركزية لتسريع الإقفال التشغيلي والمالي للمشاريع. تواصل شعبة دعم البرامج العمل عن كثب مع شعبة الشؤون المالية ومكتب دعم اللامركزية لحل القضايا العالقة، ضمن حدود اللوائح التنظيمية لمنح المانحين. ويتوقف التحسين في هذا المجال بالكامل تقريباً على القضايا الواردة في رد الإدارة على التوصية 2، ذلك أن الإجراءات المتخذة بعد وقوع الحدث يمكنها التخفيف من الضرر فحسب. وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقفال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أنشئت.	للإقفال. سوف يُبلّغ عن النقص في اتخاذ إجراءات إدارية رامية إلى حل مشكلة الإنفاق الزائد على المشاريع في تقرير المراجعة الحالي، في حال وجوده.
إدارة حالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل				
38	2012	التعاون التقني	تُنفّل التوصية. سيغطي تقييم البرنامج الاستراتيجي 5 جميع الجوانب المرتبطة ببرنامج الفاو الخاص بالقدرة على الصمود بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوقاية من الأزمات في السلاسل الغذائية.	للإقفال.

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			<p>كان من المتوقع إجراء تقييم للأداة ضمن إطار استراتيجية المنظمة الخاصة بنظم المعلومات للأمن الغذائي والتغذوي التي يجري وضعها.</p> <p>جرى وقف تقييم الأداة نتيجة وضع الإطار الاستراتيجي الجديد والذي أصبحت بموجبه استراتيجية المنظمة الخاصة بنظم المعلومات للأمن الغذائي والتغذوي قديمة. لذا من المقترح إقفال هذه التوصية.</p>	
تقييم المشاريع				
50	<p>وضع الخطوط التوجيهية لتنفيذ سياسات التقييم الإضافية الموصى بها وضمان استكمالها. (الفقرة 247)</p>	2012	مكتب التقييم	<p>لإقفال.</p> <p>تُقفَل التوصية.</p> <p>صدر في أبريل/نيسان 2015 دليل جديد عن التقييم يشمل خطوطاً توجيهية شاملة لعمليات التقييم في المنظمة. ويُستخدم هذا الدليل في جميع عمليات تقييم المشاريع.</p> <p>وبالإضافة إلى دليل مكتب التقييم لعام 2015، تم وضع سلسلة من الخطوط التوجيهية والأشكال والإجراءات لتحسين نوعية التقييمات وتوحيد محط تركيز عمليات التحليل والتقييم. ومن شأن كل ذلك أن يحد من الفروقات بين المقيمين ومن الأحكام المستندة إلى قدر غير كاف من الأدلة.</p> <p>ولقد عزز مكتب التقييم نظامه الخاص بالاستعراض الداخلي للأقران وضمان الجودة لتقديم تقييمات قائمة على الأدلة وذات نوعية جيّدة، كما أدخل عملية لتوثيق التوصيات مع المستخدمين الأساسيين للتقييم وذلك بالنسبة إلى كل تقييم.</p>
52	<p>إجراء تقييم للمشاريع بأثر رجعي لإجراء تقدير كامل لتأثير واستدامة المشاريع المستكملة. وتخصيص ميزانية لإجراء التقييم بأثر رجعي. (الفقرة 258)</p>	2012	مكتب التقييم	<p>لإقفال.</p> <p>تُقفَل التوصية.</p> <p>أموال المشاريع غير متاحة لإجراء تقييم بأثر رجعي أو لأي غرض آخر بعد الإقفال المالي للمشروع. غير أن مكتب التقييم يقترح استخدام نسبة من</p>

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			<p>الأموال المجمعّة في حساب الأمانة من أجل تقييم المبادرات الممولة طوعياً لهذا الغرض. وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن عمليات التقييم المواضيعية، والاستراتيجية، والقطرية قد شملت تقييماً بأثر رجعي، واتسمت دراسات الأثر بميزة متكررة للتقييم القطري.</p> <p>وتم القيام بين العامين 2015 و2016، بثلاثة تقييمات للاستراتيجية و15 تقييماً للبرامج القطرية وتقييمين على مستوى الأهداف الاستراتيجية، وذلك بهدف فهم أثر برامج/مشاريع الفاو على المدى الطويل.</p>	<p>مكتب التقييم باستخدام حصة من الأموال المجمعّة في حساب الأمانة لتقييم المبادرات الممولة بمساهمات طوعية من أجل القيام بتقييمات لاحقة للمشاريع.</p>

فترة السنتين 2010-2011 - مراجعة المكاتب الميدانية

التوصيات الهامة

التوصية	الحدّ الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
إدارة المشاريع				
57	2012	المسؤولون عن الميزانية/شبكة دعم البرامج الميدانية/مكتب دعم اللامركزية	<p>تُثقل التوصية. انظر الرد على التوصية رقم 2، ولا سيما تقارير الرصد الفصلية الرفيعة المستوى الجديدة التي تشمل معايير تشغيلية ومالية بين تلك التي يجري اقتفاؤها.</p>	<p>للاقتفال. سيُدرج أي قصور قابل للإبلاغ عنه خاص بالمشاريع ضمن تقرير المراجعة.</p>
			<p>استعراض ورصد حالة المشاريع التي تجاوزت مواعيدها النهائية لتحديد أي مواطن الخلل في إعداد التقارير، وطلب الالتزام الفوري بالمتطلبات الأخرى للجهة المانحة، وطلب الإفراج الكامل عن الأموال المتبقية للمشاريع المذكورة. (الفقرة 274)</p>	

فترة السنتين 2008-2009 - مراجعة المقر الرئيسي

التوصيات الأساسية

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
التوصيات الأساسية				
التوصية 4: صندوق رأس المال العامل				
أوصينا بأن تنظر المنظمة بجدية في زيادة مستوى صندوق رأس المال العامل لتوفير احتياطي كافٍ للصندوق العام. وقد أكدت الأمانة في هذا الصدد أنها ستدرج مقترحات لزيادة مستوى صندوق رأس المال العامل في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 في إطار القسم الخاص بالسلامة المالية على غرار تلك التي قدمت قبل ذلك في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 ولكن لم يوافق عليها الأعضاء في ذلك الوقت. ونكرر أيضاً توصيتنا بأن تواصل المنظمة جهودها الرامية إلى جمع الاشتراكات والمتأخرات المستحقة من الدول الأعضاء.	2010	شعبة الشؤون المالية	أدرجت الأمانة مقترحات لزيادة مستوى تمويل صندوق رأس المال العامل في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 وللفترة 2016-2017. وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يوافق على الزيادات في صندوق رأس المال العامل، لقد شجّع جهود الأمانة الجاري بذلها لتحسين الوضع المالي والسيولة والاحتياطيات.	قيد التنفيذ. أخذنا علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة والأجهزة الرئاسية لرفع مستوى تمويل صندوق رأس المال العامل. وسيجري رصد هذه التوصية إلى أن يتم الوفاء بها بصورة كاملة.
التوصية 5: ضوابط إعداد ميزانية البرنامج العادي				
نشجع المنظمة على النظر في الوظيفة القياسية المتعلقة بالميزانية في برنامج أوراكل من أجل التأكد بشكل فعال وبكفاءة من مدى كفاية الأموال وذلك وفقاً لقواعد النقل بين أبواب الميزانية.	2010	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد/شعبة الشؤون المالية	تُقل التوصية. يشير مراجع الحسابات الخارجي في تقريره (الفقرة 61) إلى وجود بالفعل في المنظمة نهج دقيق بشأن ضوابط الميزانية مما يكفل تزويد المسؤولين عن الميزانية بمعلومات محدّثة بانتظام عن حالة الميزانية، وهو ما يشمل جميع المعاملات التي تتم معالجتها في تطبيقات أوراكل وغيره من البرامج. وتتاح هذه المعلومات للمسؤولين عن الميزانية عن طريق نظام المعلومات الإدارية المتكامل (iMIS)، ويجري تحديثها يومياً. وتصدر تعليمات إلى المسؤولين	للإفقال. أحطنا علماً ببرد الإدارة الذي مفاده أن استخدام وظيفة أوراكل الموحدة الخاصة بالميزانية للتحقق آلياً من الأموال أمر غير عملي. غير أننا نقدر إطلاق نظام موحد جديد للرصد ورفع التقارير ليستخدمه المسؤولون عن الميزانيات بدءاً من أبريل/ نيسان 2016.

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
			<p>عن الميزانية باستعراض هذه المعلومات بصورة منتظمة وربط الأموال بعد مراجعة الأرصدة المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المنظمة نظاماً وإجراءات لرصد حالة الاعتمادات الخاصة بالمخصص لهم والإفادة عنها ولاستعراض عمليات الإضافة والنقل بين المخصصات والترخيص بها.</p> <p>ومع تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد وإطلاق الأنظمة المالية للمكاتب القطرية للفترة 2013-2014، أصبح المزيد من المعلومات المالية الكاملة والحسنة التوقيت متاحاً لتيسير التنفيذ المحتمل للتوظيف الآلية لضبط الميزانية.</p> <p>وخلال فترة السنتين 2012-2013، استكملت المنظمة متطلبات تصميم نموذج جديد للتخطيط وتحديد الميزانية الذي أدخل للفترة 2014-2015. كما وضع نظام موحد جديد للرصد ورفع التقارير في الفترة 2014-2015 تماشياً مع أساليب العمل الجديدة وإطار النتائج ولقد تم إطلاقه ليستخدمه المسؤولون عن الميزانيات بدءاً من أبريل/ نيسان 2016. ولم يتبين أن استخدام الوظيفة القياسية المتعلقة بالميزانية للتحقق الآلي من الأموال في برنامج أوراكل عملي في هذا السياق.</p>	
التوصية 8: تكاليف الدعم للبرنامج الميداني (تكاليف خدمة المشاريع)				
<p>نقترح على المنظمة ما يلي:</p> <p>(أ) أن تعمل على التوسع الفوري في السياسة المتعلقة بتسديد تكاليف الدعم بحيث تشمل استرداد أي تكاليف ثابتة غير مباشرة بقدر ما تكون مقبولة بالفعل لدى الجهات المانحة ويمكن جعلها مقبولة لها وتنص على الخطوط التوجيهية الملائمة وتوفير التدريب المطلوب، وذلك وفقاً لمبدأ التعديل</p>	<p>2012</p> <p>مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد</p>	<p>عرضت الأمانة على لجنة المالية في دورتها الثامنة والثلاثين بعد المائة المنعقدة في مارس/ آذار 2011 تدابير ترمي إلى تحسين تنفيذ سياسة المنظمة المتعلقة بتكاليف الدعم. وقد رحبت اللجنة بهذه التدابير، وتطلعت إلى أن تستعرض بمزيد من التفصيل في دورتها التي تُعقد في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 المقترحات المتعلقة بتدابير استرداد التكاليف بخصوص الفئات التي كانت مُستبعدة سابقاً من هذه السياسة.</p>	<p>قيد التنفيذ.</p> <p>ستجري عملية التحقق ما إن تفيد الإدارة عن استكمال الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات.</p>	

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>وأعادت الدورة السابعة والثلاثون للمؤتمر المنعقدة في يونيو/حزيران 2011 تأكيد سياسة الاسترداد الكامل للتكاليف وأبدت قلقها بشأن استمرار الفجوة القائمة في استرداد تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي، على نحو ما تشير إليه بانتظام تقارير تنفيذ البرنامج المقدمة كل سنتين. وحث المؤتمر المدير العام على أن يلتزم بنشاط تحسين استرداد تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي من الأنشطة الخارجة عن الميزانية، وأن يستحدث آليات جديدة، حسبما يكون مناسباً، بالاستفادة من تجارب وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وهذه الطرق المتعلقة بتحسين استرداد التكاليف، بما في ذلك ما يتعلق بمجالات مثل الأمن ونظم المعلومات والتكنولوجيا، عُرضت من أجل نظر لجنة المالية فيها في دورتها المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2011، ووافق المجلس عليها في ديسمبر/كانون الأول 2011. وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعاً في تكاليف موظفي المشاريع وتكاليف استشاري المشاريع استحدثت تدريجياً اعتباراً من 2012 ونفذت بالكامل بحلول يناير/كانون الثاني 2014 لتحسين استرداد التكاليف بالنسبة لفئات التكاليف المتنوعة غير المباشرة التي كانت قد استُبعدت إلى حد كبير من سياسات الفاو الخاصة بتكاليف الدعم، لكنها كانت تُستعاد عادة من جانب منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وهكذا تكون التوصية 8 (أ) قد نفذت.</p> <p>وتم تناول التوصيتين 8 (ب) و3 و8 (ج) في وثيقة تقرير تنفيذ البرامج 2012-2013 (القسم ثالثاً (د) تكاليف دعم البرامج الميدانية)</p> <p>وتم تناول التوصية 8 (د) 1 التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم واستردادها المقدم إلى لجنة المالية (مثلاً، الوثيقة FC/151/9).</p> <p>وبدأ في عام 2012 استعراض شامل يتناول جميع جوانب سياسة المنظمة</p>			<p>المعقول لتكاليف الدعم لتناسب البرامج والمشاريع الميدانية كما تبلورت بالفعل والمبالغ المستردة من المشاريع الممولة من جهات مانحة.</p> <p>(ب) أن تنظر في الإبلاغ عن مستوى تسديدات تكاليف الدعم من المشاريع الممولة من خارج الميزانية وفي تقدير هذا المستوى، وذلك وفقاً لمبدأ الشفافية ومن أجل تحديد مستوى معقول بشكل دقيق لتسديدات تكاليف الدعم من أجل إظهار ما يلي:</p> <p>(ب)1 تكاليف الدعم الثابتة غير المباشرة وغير المستردة؛</p> <p>(ب)2 تكاليف الدعم غير المستردة حسب فئة البرامج أو المشاريع؛</p> <p>(ب)3 وتكاليف الدعم غير المستردة التي يمثلها الفرق بين خدمات الدعم التقني المعتمدة ومعدلات تكاليف خدمة المشاريع والتسديدات الفعلية؛</p> <p>(ب)4 تكاليف الدعم غير المستردة التي يمثلها الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم المدرج في الميزانية والتسديدات الفعلية بطريقة الاسترداد (رسم بنسبة مئوية ثابتة ورسم مباشر يقيد على برنامج أو مشروع أو الاثنین معاً).</p> <p>(ج) أن تنظر في الكشف في البيانات المالية عن تكاليف الدعم غير المستردة من المشاريع الممولة من جهات مانحة واستوعبتها حسابات في البرنامج العادي والكيفية التي حُسبت بها هذه</p>

تعليقات المراجع الخارجي	رد الإدارة	الوحدة المسؤولة	الحد الزمني المقترح	التوصية
	<p>الخاصة بتكاليف الدعم ورفعت عنه تقارير بانتظام إلى لجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ومايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2014. وقد صادقت لجنة المالية على نموذج جديد لاسترداد التكاليف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2014 استناداً إلى مبدأ الاسترداد الكامل النسبي للتكاليف. وطلبت إلى الأمانة إعداد سياسة جديدة لاسترداد التكاليف عرضت على لجنة المالية وعلى المجلس اللذين أقرها في مارس/آذار 2015 على أن يجري تنفيذها اعتباراً من سنة 2016. وتعالج التوصيات 8 (ب) 1، و 8 (ب) 2، و 8 (ب) 4، و 8 (د) 2 في سياسة الفاو الجديدة لاسترداد التكاليف بناءً على مبدأ الاسترداد الكامل والنسبي للتكاليف.</p>			<p>التكاليف، وذلك من أجل عرض تكاليف الدعم المتكبدة بالفعل عرضاً أميناً في إطار حسابات أموال البرنامج العادي.</p> <p>(د) عملاً بمبدأ الموازنة المعقولة لتكاليف الدعم مع البرامج والمشاريع الميدانية كما تبلورت بالفعل، والمبالغ المستردة من مشاريع ممولة من جهات مانحة، ولتحديد مستوى معقول بدقة لاسترداد تكاليف خدمات الدعم التقني:</p> <p>(د) 1 أن تنظر في الحالات التي يكون فيها الاسترداد ممكناً أم لا؛</p> <p>(د) 2 تحديد المدى الذي ترغب المنظمة في حدوده في استرداد تكاليف خدمات الدعم التقني.</p>

التوصيات الهامة				
التوصية 17: المشتريات – أرصدة غرامات التصفية عن التأخر في عمليات التسليم				
<p>للإقفال.</p> <p>في ضوء الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة هذه المسألة، يمكن إقفال هذه التوصية.</p> <p>وسيوصل رصد هذه المسألة حول غرامات التصفية للنظر فيها ضمن مراجعات مستقبلية.</p>	<p>تثقل التوصية</p> <p>توافق المنظمة على أن المسؤولين عن الميزانية ينبغي أن يؤديوا مهمة رصد عمليات التسليم وأن يقوموا، حسبما يتناسب، بتقديم توصيات بشأن تطبيق غرامات التصفية عن التأخر في عمليات التسليم. بيد أن التحديد النهائي لتطبيق غرامات التأخير هذه يكون من شأن المشتري والموظف المرخص له بغية ضمان أن تؤخذ في الاعتبار جميع العوامل، بما في ذلك أي ظروف مخففة أو التزامات تعاقدية.</p> <p>وقد أعدت مذكرات توجيهية للمسؤولين عن الميزانية، وأخذت في الاعتبار التغييرات التي أدخلها النظام العالمي لإدارة الموارد، ووظيفة الاستلام. وتُنشر المذكرات التوجيهية على الصفحة الأولى من موقع الشبكة الداخلية الخاص بالمشتريات كما سيتم توزيعها على المسؤولين عن الميزانية وغيرهم من الموظفين المعنيين عبر البريد الإلكتروني ونشرة دائرة المشتريات.</p> <p>وفي حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقفال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أنشئت.</p>	<p>شعبة الشؤون الإدارية في المنظمة</p>	<p>2011 فصاعداً</p>	<p>نوصي بقيام المسؤولين عن الميزانية بأداء مهمة رصد عمليات التسليم أداءً دقيقاً. وينبغي أن يقدم هؤلاء المسؤولون بالفعل التوصية الداعية إلى فرض غرامات، إن وُجدت، وأن تُقتطع هذه الغرامات بعد ذلك من المدفوعات.</p>

فترة السنتين 2008-2009 – مراجعة المكاتب الميدانية

التوصية	الحد الزمني المقترح	الوحدة المسؤولة	رد الإدارة	تعليقات المراجع الخارجي
التوصيات الأساسية				
التوصية 21: الضوابط على الميزانية – المشاريع (المكتب الإقليمي لأفريقيا)				
<p>أوصينا ووافق المكتب الإقليمي لأفريقيا على أن يحاول المسؤولون عن الميزانية العمل في حدود ميزانية المشاريع المعتمدة لبرنامج التعاون التقني، وفي حالة مشروع حساب الأمانة، في حدود المبالغ النقدية المقدمة من الجهة المانحة.</p> <p>ولضمان توافر الأموال للمشاريع قبل تحمل الالتزامات والمصروفات، ينبغي أن ينظر المسؤول عن الميزانية في استخدام الكشف الخاص بالالتزامات والمصروفات الفعلية خارج النظم القائمة بغية متابعة الرصيد النقدي للمشروع أو الحساب إلى أن يتم إدراج ضوابط في النظام تمنع الصرف الزائد.</p> <p>وإذا كان الرصيد النقدي منخفضاً وتوجد حاجة إلى الحصول على نقد إضافي من الجهة المانحة وعلى النحو المطلوب في اتفاق المشروع، يتعين أن يطلب مسؤول الميزانية بصورة عاجلة من شعبة الشؤون المالية – محاسبة المشاريع بالحاجة إلى توجيه طلب للحصول على أموال، وأن يقدم تنقيح الميزانية الذي يتطلب موافقة/اعتماد الجهة المانحة وذلك لمنع تحميل مشاريع حساب الأمانة رصيداً نقدياً سلبياً.</p>	2010	المكتب الإقليمي لأفريقيا	<p>تُثقل التوصية. في حين ما زال هناك بعض الحالات المنفصلة من عدم الامتثال، نوصي بإقفال التوصية على اعتبار أن آليات الرقابة والرصد قد أُنشئت، ويشار إلى ذلك في الرد على التوصية 2 من التقرير المطول للفترة 2010 – 2011.</p>	<p>للإقفال. لاحظنا من خلال نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية أن مكتب الفاو الإقليمي لأفريقيا لم يسطع بأي مشاريع تحتاج إلى إجراءات لمعالجة مصروفاتها الزائدة حتى 1 أبريل/نيسان 2016.</p>